قلا يكمل الايضاح من غير الراس كالوجه والقفا لانه غير محل
الجناية او راسه كله اخذ منه قدر حقه فقط لحصول
المماثلة والخبرة في محل الجاني لان جميع راسه محل الجناية
وقيل للمجني عليه وصوبه الاذرعي وغيره قالوا وهو
الذي اورده العراقيون او قصه ناصية ونا صيته
اصغر كملت عليه من باقي راسه من اي محل كان لان الراس
كله عضو واحد فلا فرق بين مقدمه وغيره ولو اراد
المقتص موضحة على حقه عمدا الزمه قوده اي الزايد
لكن انما يقتص منه بعد اندمال موضحته فان وجب
مال بان حصل بشبه عمد او خطا بغير اضطراب الجاني او
عفي بمال فارش كامل يجب لمخالفة حكم الاصل
فان كان الخطا باضطراب الجاني فهدر فلو قال المقتص
تولد ذلك باضطرابكم فانكر فقي المصدق منهما وجهان
قال البلقيني الاوجه عندي تصديق المقتص منه
وتعبيري بما ذكر اولى مما عبر به ولو اوضحه جمع بان
محا هلوا على الراس وجرحوا هاشما معا او ضح من كل منهم بمثلها
اي مثل موضحته لانه قسطه منها فقط اذ ما من جرح الا وكل
منهم جان عليه فاشبه ما اذا اشتركوا في قطع عضو فلو آل
الامر للدية وجب على كل واحد قسطه كما قطع به البغوي

والما ورد ي لا دية موضحة كاملة خلافا لما رجحه الامام
ووقع في الروضة عد والاول للامام والثاني البغوي وهو
خلاف ما في الرافعي وغيره ويوخذ عضو اشل من ذكر او
يد او غيرهما باشل مثله او دونه بقول اهل الخبرة لانه
شلل وهما من زيادتي وبصحيح ان امن هنا في الماخوذ
نزف دم بقول اهل الخبرة لانه مثل حقه او دونه بخلاف
ما اذا لم يومن ذلك بان طم تشددا فواه العروق بالحسم
فلا يوخذ به وان رضي الجاني حذرا من استيفاء النفس
بالطرف ويمنع به اي الاشل اذا اخذ باشل دونه او يصح
فلا ارش للشلل لاستوائهما في الجرم وان اختلفا في الصفة
لانها لا تقابل بمال لا عكسهما اي لا يوخذ اشل باشل
فوقه ولا صحيح باشل في غير انف واذن وسرايته كيد
ورجل وجفن وان رضي الجاني رعاية للمماثلة كما
لا يقتل حر بعبد وان رضي وخرج بزيادتي
في غير انف واذن وسرايته الاشل من ذكر وما لو سرى
قطع الاشل للنفس فيوخذ به ذكر لبقاء المنفعة من جمع
الريح والصوت في الاولين وكما في المون بجامعة
في الثالثة ولو فعل اي اخذ ذكر بما ذكر بعد ردنه بقوله
بلا اذن من الجاني فعليه ديته وله حكومة الاشل

قوله وبصحيح ان امن الخ عطفا على من كان اولى ويكون قيدا في الاخيرين ١٢ منه

قوله واسرايته وصورته ان يقطع صحيح اليد يدا اشلا فيسري القطع الى النفس فتفوت بالجاني او الصحيحة فتفوت بالجاني ويوخذ به

قوله وكما في المون اي كما اذا اشتركا في قطع يد صحيحة وشلت احدهما فقط فان الواجب على كل منهما نصف الدية وهذا ما اخذه فيها ١٢ منه

والما ورد ي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)